الكاظمي يرمي بكل ثقله لإنجاح الاقتراع... و«الحشد» خارج معادلة التصويت الخاص

إجراءات مشددة واتهامات متبادلة مع اقتراب موعد الانتخابات العراقية

دعاية إنتخابية مكثفة في الشارع العراقي

في الوقت بدل الضائع أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن استبعاد المرشح لخوض الانتخابات عن حزب تقدم حيدر الملا وهو نائب سابق في البرلمان العراقي. السبب الذي دفع المفوضية لاتخاذ هذا القرار قيام أحد المنافسين له في الدائرة الانتخابية مع مجموعة أخرى بتقديم شكوى إلى المفوضية يتضمن اتهام الملا وعبر تسجيل صوتي بأنه يؤيد فكرة «التطبيع» مع إسرائيل.

الملا وفي تصريح لـ«الشرق الأوسط» أعلن أنه قدم طعناً إلى القضاء يثبت من خلاله عدم صدقية مثل هذا الادعاء وبالأدلة قائلاً إن «الهدف من إثارة هذه القضية ضدي في هذا الوقت الحرج حيث لم يتبق على الانتخابات سوى أيام قليلة هو استبعادي من المشهدين السياسي والانتخابي نظراً لما بت أتمتع به من مكانة وحضور في الوسط الجماهيري في الدائرة الانتخابية التي أتنافس فيها مع آخرين يبدو أنهم شعروا بأنهم لا يمكنهم تحقيق ما كانوا يتوقعونه من نتائج».

وبشأن حيثيات التسجيل الصوتي الذي استندت إليه المفوضية في قرار الاستبعاد، يقول الملا إن «التسجيل الصوتي مجتزأ من سياقه، وبالتالي تمت فبركته بشكل لا لبس فيه حيث إني قدمت التسجيل الأصلي إلى القضاء الذي أثبت من خلاله إن دلالة قولي كانت مختلفة تماماً لجهة السياق الذي جاءت به». وأوضح الملا أن «التسجيل المجتزأ كان في الشهر الخ قبل الحملة الانتخابية بعدة شهور، فضلاً عن أنه كان في جلسة خاصة وليس أمام وسائل الإعلام وكان النص العام لكلامي في وقتها في تلك الجلسة الخاصة أن الأعداء باستبعاد الملا حملة تضامن معه في مواقع التواصل الاجتماعي لا سيما أنه يأتي بعد أيام من قرار مماثل باستبعاد المرشح عن محافظة صلاح الدين والنائب السابق شعلان الكريم الذي أعيد إلى السباق الانتخابي بقرار قضائي.

إلى ذلك، اتهم زعيم تحالف الفتح والأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري جهات سياسية لم يسمها باستخدام المال السياسي في شراء الذمم للتصويت لقوائمها الانتخابية ومرشحيها للانتخابات التشريعية. وقال العامري في تجمع انتخابي لتحالف الفتح في كركوك، إن «المرجعية رسمت خريطة واضحة للانتخابات، وليس هناك كلام بعد كلام المرجعية»، داعياً إلى ضرورة المشاركة «المسؤولة والدقيقة» في الاقتراع، مبيناً أنه «مع الأسف المال السياسي يُستخدم في كثير من المناطق وفي كركوك بالذات لشراء الذمم».

في غضون ذلك، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أن منتسبي هيئة الحشد الشعبي سيكونون خارج معادلة التصويت يوم الاقتراع الخاص. وحملت المفوضية قيادة الهيئة المسؤولية بعدم إرسال أسماء منتسبي الهيئة في الوقت المقرر. وأعلنت المتحدثة باسم المفوضية جمانة الغلاي في بيان أن «هيئة الحشد لم تزود المفوضية بأسماء منتسبيهم لذلك فإن مفوضية الانتخابات شملتهم بالتصويت العام»، مبينة أن «المفوضية وجهت 4 كتب رسمية لهيئة الحشد الشعبي لغرض تزويدها ببيانات عن منتسبيهم لأجل المشاركة في التصويت الخاص».

من جهتها، أكدت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جينين بلاسخارت أن الأمم المتحدة تقدم المساعدة الفنية من أجل ضمان عملية انتخابية نزيهة وشفافة وذات مصداقية يوم الاقتراع. وأضافت بلاسخارت خلال لقائها محافظ ذي قار أحمد الخفاجي في مدينة الناصرية جنوب العراق أن «الأمم المتحدة ستقوم بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بنشر مراقبين دوليين لمراقبة هذه العملية».

في السياق نفسه، وضع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كل ثقله من أجل إنجاح هذه الانتخابات برغم أنه ليس مرشحاً فيها ولا يدعم أي كتلة أو حزب لكن يتم تداول اسمه كواحد من أبرز المرشحين لتشكيل الحكومة المقبلة. ويواصل الكاظمي عقد الاجتماعات مع المسؤولين عن مفوضية الانتخابات وقيادة العمليات المشتركة والأجهزة الرسمية والأمنية الخاصة بتأمين الانتخابات معلناً أنه سوف يشرف بنفسه على الأمن الانتخابي.

رئيس الفلبين: ابنتي سترشح نفسها للرئاسة في انتخابات 2022

ذكرت محطة «إيه بي إس – سي بي إن» الإخبارية في ساعة متأخرة، أن ابنة الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي سترشح نفسها للرئاسة في انتخابات العام المقبل وأن مساعد والدها منذ فترة طويلة الذي رشح نفسه لمنصب نائب الرئيس سيكون نائبها.

وتشغل سارة دوتيرتي – كاربيو حالياً منصب رئيس بلدية دافاو، ثالثة كبرى مدن الفلبين، وتقدمت ، للترشح لمنصب رئيس البلدية مرة أخرى. وسبق أن قالت إنها لن تترشح لمنصب عامٍّ العام المقبل.

واستندت محطة «ايه بي إس – سي بي إن» في تقريرها إلى مقابلة أجراها دوتيرتي مع صحافي مباشرة بعد أن أعلن أنه سيعتزل السياسة بينما كان بصحبته أقرب الموالين له السيناتور كريستوفر «بونغ» جو، الذي قدم ترشيحه لمنصب نائب الرئيس.

وعندما سئل دوتيرتي: «إذن من الواضح أنه سيكون سارة – جو» قال: «سيكون سارة – جو».

ورداً على سؤال لتأكيد ما قاله الرئيس، قالت المتحدثة باسم دوتيرتي كاربيو لـ«رويترز»: «ما أعرفه هو أيضاً ما ورد في الأخبار المحلية. ليس لدينا تعليق على ذلك».

وعندما سئل دوتيرتي عن الموعد الذي ستقدم فيه ابنته ترشيحها لمنصب الرئيس قال: «أنا فعلاً لا أعرف. ليست لديّ أي فكرة على الإطلاق».

وكان دوتيرتي (76 عاماً) قد قال ، إنه يعتزم اعتزال السياسة، في خطوة مفاجئة تعزز تكهنات بأنه يمهد الطريق أمام ابنته لتخوض انتخابات الرئاسة.

وكان متوقعاً أن يخوض دوتيرتي الانتخابات على منصب نائب الرئيس، وهي خطة يعارضها معظم الفلبينيين كونها تنتهك روح الدستور الذي يحدد فترة رئاسية واحدة لمنع استغلال السلطة.

وتساور شكوك المحللين السياسيين مشيرين إلى احتمال حدوث تغييرات في آخر لحظة كما حدث في 2015 عندما دخل دوتيرتي السباق الانتخابي الرئاسي في آخر دقيقة وفاز بفارق كبير وقالوا إن ابنته قد تفعل الشيء نفسه.

بيروت: «الوطني الحر» يرفض تعديل قانون الانتخابات لمنع تمثيل المغتربين

رفض «التيار الوطني الحر»، أي تعديلات على قانون الانتخابات تمنع المغتربين من الاقتراع أو تمنع تمثيلهم بستة نواب في الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في الربيع، وسط استعدادات رسمية وتحضيرات سياسية، لخوضها.

ويدور النقاش بشأن اقتراع المغتربين في الدورة الانتخابية المقبلة، أسوة بالانتخابات الماضية في عام 2018. وفيما تصرّ قوى سياسية على حقهم في الاقتراع، وفي مقدمتها «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية»، تنقسم قوى أخرى حول ذلك.

ودعا المجلس السياسي لـ«التيار الوطنيّ»، اللبنانيين، «لجعل الانتخابات النيابية المقبلة موعداً للتعبير عن الإرادة الشعبية من خلال التنافس على برامج سياسية واقتصادية تحقق التغيير المطلوب بعدما ظهرت جلياً الحاجة إلى نظام سياسي واقتصادي جديد». وحذّر المجلس من «مشروع لتعديل قانون الانتخابات وحذف حق المغتربين بأن ينتخبوا من بينهم ستة نواب يتوزعون على القارات الست التي ينتشر فيها اللبنانيون». وقال إن التيار «الذي ناضل من أجل أن يستعيد المنتشرون المستحقون جنسيتهم وأن يحصلوا على حق المشاركة في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً وتمثيلاً، يدعو المغتربين إلى رفع الصوت لقطع الطريق على من يريد انتزاع حقوقهم». ورأى التيار أن «أي محاولة للتلاعب بقانون الانتخابات سيفتح الباب أمام تعديلات أخرى لهذا القانون الذي تم إقراره باتفاق وطنيّ كرّس للمغتربين حقوقاً دستورية وقانونية لا تراجع عنها».

ويستعد لبنان لوجيستياً لإجراء الانتخابات، وفتحت وزارة الخارجية الباب لتسجيل أسماء الراغبين بالاقتراع في البعثات الدبلوماسية في الخارج بدءاً من مطلع هذا الشهر، وحتى 20 نوفمبر المقبل. كذلك، وقّع وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي قراراً مشتركاً مع وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب لتعيين لجنة مشتركة لتطبيق الفصل العائد لاقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية.

وتدفع قوى سياسية باتجاه إجراء الانتخابات، كما يدفع المجتمع الدولي لإجرائها في موعدها. وأشار عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب محمد نصر الله ، إلى أن «لدى الحكومة مهمة أساسية، وهي تحقيق الانتخابات النيابية الاستثنائية التي تشكل إعادة صياغة الحياة السياسية كاملة، حيث يتبعها تشكيل حكومة ثم انتخابات رئاسية». وطالب اللبنانيين بالاستعداد للانتخابات، «فهي حاصلة في وقتها، والإيجابي بالأمر أن كل الأفرقاء في لبنان يدعون لتحقيقها من دون تأخير».

وفي سياق منفصل، حذّر المجلس السياسي لـ«التيار الوطني الحر» ، من «أي محاولة لعرقلة التحقيق في جريمة انفجار المرفأ»،

كوريا الشمالية تتهم مجلس الأمن بازدواجية المعايير إزاء الأنشطة العسكرية

قالت كوريا الشمالية، عبر وكالتها الرسمية للأنباء إن مجلس الأمن الدولي يطبّق معايير مزدوجة إزاء الأنشطة العسكرية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية عن مسؤول في وزارة الخارجية قوله إن اجتماعاً للمجلس لمناقشة تجربة صاروخية أجرتها كوريا الشمالية يمثل انتهاكاً لسيادة البلاد، حسبما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء.

وعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً طارئاً حول كوريا الشمالية بطلب من كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وذلك غداة إعلان بيونغ يانغ أنها اختبرت بنجاح صاروخاً فرط صوتي.

«طالبان» تنفي استدعاء مترجمين عملوا مع القوات الأجنبية للمثول أمام محاكمها

ساد جدل في خصوص حقيقة تهديدات وجهتها حكومة «طالبان»، التي تسلمت زمام الأمور في أفغانستان منذ منتصف أغسطس الماضي، بالاقتصاص من أقارب المترجمين، الذين عملوا مع القوات الدولية أثناء وجودها هناك خلال العشرين سنة الماضية، إذا رفض هؤلاء المثول أمام المحاكم التي أنشأتها من أجل هذا الغرض.

وكانت «طالبان» قد أعلنت بعد توليها السلطة مباشرة عفواً عاماً عن مسؤولي الحكومة الأفغانية والمسؤولين العسكريين. وحضت «طالبان» في يونيو) المترجمين الذين عملوا مع القوات الأجنبية على التوبة، لكنها طلبت منهم البقاء في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأجنبية، مؤكدة أنهم لن يتعرضوا للأذى. لكن رغم تعهدها بعدم الانتقام، إلا أن تقريراً سرياً للأمم المتحدة أشار إلى ملاحقة «طالبان» للأشخاص الذين عملوا مع القوات الأجنبية.

وأصدرت ﴿طالبان﴾ نفياً لتقارير نفيد بأنها ﴿استدعت إلى المحكمة مترجين كانوا قد عملوا مع الأجانب أو لصالحهم خلال 20 سنة (...) الحق أن لا صحة لمثل هذه الأخبار و التقارير الكاذبة﴾.

وجاء النفي بعدما ذكرت تقارير إعلامية أن الحركة اتصلت بنحو 10 مترجمين أو أشخاص سبق وأن عملوا مع الهولنديين، حيث أعرب الجميع عن أن وضعهم يزداد صعوبة. وأفادت قناة «إن أو إس» الهولندية الرسمية، ، أن «طالبان» استدعت مترجمين عملوا لصالح هولندا للمثول أمام المحكمة، وهددت بمعاقبة أقربائهم في حال تخلفهم عن ذلك. وذكرت القناة أن جميع المؤشرات تظهر أن الرسائل التي تحمل أختاماً رسمية قد أرسلتها «طالبان».

وعرضت القناة رسالة لـ«طالبان» التي تقول إن المترجمين لجأوا إلى الاختباء، لكن أفراد عائلاتهم سيتحملون المسؤولية في حال عدم مثولهم أمام المحكمة «من أجل إنزال العقاب الشديد بهم كي يتعلم الخونة الآخرون درساً». وأضافت القناة أن الشخص الذي تلقى الرسالة كان يعمل في وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) في أفغانستان، وهو متهم بتلقي «أموال ممنوعة ومخزية» من أجانب.

القتال في اليمن

الميليشيات تحاصر عشرات آلاف المدنيين جنوب مأرب

ذكرت مصادر محلية وحقوقية يمنية أن الميليشيات الحوثية تفرض منذ ما يزيد على أسبوع حصاراً خانقاً على عشرات الآلاف من المدنيين في جنوب محافظة مأرب، الأمر الذي خلف أوضاعاً مأساوية إثر قيام الميليشيات بإغلاق المنافذ المؤدية إلى مديرية العبدية، ومنعت خروج المدنيين أو دخول الإمدادات الغذائية والأدوية والوقود.

ومع اشتداد المعارك بين القوات الحكومية والميليشيات الحوثية في مديرية حريب المجاورة، أغلقت الميليشيات الطرق المؤدية إلى مديرية العبدية من هذه الجهة، بعد أن أغلقت جميع الطرق المؤدية إليها من اتجاه محافظة البيضاء، وجعلت نحو 35 ألف نسمة يعيشون أوضاعاً مأساوية عجزوا خلالها عن إسعاف المرضى.

على وقع الحصار حذر حقوقيون يمنيون إلى جانب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في مأرب من نفاد مخزون القمح لدى السكان وفي المحلات التجارية نتيجة الإقبال الشديد على تخزينه، وقالوا إن الأمر يتطلب تدخلاً عاجلاً لإنقاذ آلاف الأسر، بعد أن عزلت الميليشيات المديرية عن بقية أجزاء المحافظة.

وناشدت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في مأرب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والممثل المقيم في اليمن، ديفيد غريسلي، والمنظمات الدولية، سرعة التدخل والعمل على فتح ممرات آمنة لوصول المساعدات الإنسانية إلى الأسر النازحة والمقيمة داخل مديرية العبدية. كما طالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بممارسة الضغط على ميليشيا الحوثي لوقف هجماتها على مأرب، واستهداف النازحين، وتجنيبهم مراحل جديدة من النزوح، وحثت على التحرك بشكل عاجل لتقديم الإغاثة وسرعة الوصول إلى الأسر المتضررة، وتقديم العون بشكل عاجل وفوري.

من جهتها، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن نحو 3800 فرد نزحوا جراء تصاعد القتال في محافظات مأرب وشبوة وأبين خلال الفترة من 19 إلى 25 سبتمبر (أيلول)، وأن هؤلاء يشكلون 635 أسرة نزحت مرة واحدة على الأقل. وأن أكبر عدد لحالات النزوح سجلت في محافظات مأرب (398 أسرة)، وشبوة (85 أسرة) وأبين (57 أسرة).

ووفق التحديث الأسبوعي لحركة النزوح، فإنه ومنذ مطلع العام الحالي، وحتى 25 سبتمبر، سجل نزوح 12 ألف أسرة يمثلون 67 ألف فرد، نزحوا لمرة واحدة على الأقل، إضافة إلى رصد نزوح 622 أسرة نازحة للمرة الثانية أو الثالثة بسبب تصاعد الصراع.

بدوره، أكد وزير الإعلام والثقافة والسياحة اليمني معمر الإرياني، أن النازحين في محافظة مأرب، تبلغ نسبتهم 7.5 في المائة من إجمالي سكان البلاد، في مؤشر على حجم كارثة النزوح التي تسببت بها ميليشيا الحوثي الإرهابية.

وحذر الإرياني في تصريحات رسمية من موجات نزوح جديدة لآلاف الأسر، وموجات نزوح ثانية وثالثة للأسر القاطنة في مخيمات النازحين بمديريات غرب محافظة شبوة وجنوب محافظة مأرب، على خلفية تصعيد ميليشيا الحوثي، واستهدافها المنهج للمدنيين.

ولفت الوزير اليمني إلى أن عشرات الأسر اضطرت للنزوح من تلك المديريات باتجاه مدينة مأرب المكتظة بالسكان، التي تضم أكثر من مليوني نازح يشكلون 60 في المائة من إجمالي النازحين في مختلف المحافظات و7.5 في المائة من إجمالي سكان اليمن، مشيراً إلى أن التقديرات تشي بموجات نزوح هي الأكبر منذ الانقلاب جراء استمرار التصعيد الحوثي وقصف الميليشيا العشوائي للمناطق الآهلة بالسكان ومخيمات النزوح، مُطالباً المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمبعوثين الأممي والأميركي ومنظمات حقوق الإنسان بتحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية.

بريطانيا تعتزم إنشاء مركز حرب رقمية متخصص في الهجمات السيبرانية

قال وزير الدفاع البريطاني بن والاس، إن الحكومة البريطانية تعتزم إنشاء مركز حرب رقمية جديد قادر على إطلاق الهجمات السيبرانية ضد قوى معادية مثل روسيا.

وذكرت وكالة «بي إيه ميديا» البريطانية أنه من المقرر أن يتم إنشاء مقر قيادة القوة السيبرانية الوطنية الجديد الذي تبلغ تكلفته 5 مليارات جنيه إسترليني (6.7 مليار دولار) في ساماليسبري بمقاطعة لانكشاير في شمال غربي إنجلترا، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء الألمانية.

وقالت صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية إنه من المتوقع أن يذكر رئيس الوزراء بوريس جونسون، ذلك في خطابه الرئيسي أمام مؤتمر حزب المحافظين الذي يبدأ في عطلة نهاية هذا الأسبوع في مانشستر.

ومن المتوقع أن يوظف المركز الجديد الآلاف من الخبراء والمحللين السيبرانيين بحلول عام 2030.